

تقرير
عن نتائج أعمال الدورة (39)
للجنة الحريات النقابية
(القاهرة ، 28 فبراير / شباط 2020)

أولاً : تنفيذاً للمادة الخامسة من نظام لجنة الحريات النقابية ، وبناء على الدعوة الموجهة من المدير العام لمكتب العمل العربي ، عقدت اللجنة دورتها التاسعة والثلاثين يوم الجمعة الموافق 28 فبراير / شباط 2020 بمدينة القاهرة - جمهورية مصر العربية .

ثانياً : عملاً بأحكام المادة الأولى من نظام عمل اللجنة ، شارك في أعمال اللجنة كل من :

السيد / محمد عبد الرزاق عبد الكريم	جمهورية العراق / حكومات
الدكتور / عبد الستار عشرة	جمهورية مصر العربية / أصحاب الأعمال
السيد / عبد السلام محمد عبد السلام اكريدله	دولة ليبيا / عمال
الدكتور / مبارك فهاد العازمي	دولة الكويت / حكومات
المهندس / على صبيح على	جمهورية العراق / أصحاب أعمال
الدكتور / محمد بطي ثاني الشامسي	دولة الإمارات العربية المتحدة / عمال
الاستاذ / جبالي محمد المراغى	جمهورية مصر العربية

ثالثاً : تضمن جدول أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجنة ما يلي :

- 1- انتخاب رئيسا للجنة ونائبا للرئيس ومقررا.
 - 2- المساهمة في تعزيز الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي
 - 3- النظر في الشكوى المقدمة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان .
- رابعاً :** بدأ الاجتماع بترحيب بأعضاء اللجنة من قبل معالي السيد / فايز المطيري - المدير العام لمنظمة العمل العربية ، مؤكداً على أهمية الدور الذي تقوم به اللجنة في

تنمية وصيانة الحقوق والحريات النقابية وتعزيز دور الحوار الاجتماعي بين اطراف الإنتاج وفقاً لمبدأ الثلاثية التي تركز عليها منظمة العمل العربية لتقريب وجهات النظر وإيجاد المناخ المناسب لعلاقات العمل الناجحة التي تشكل احد أهم روافد جذب الاستثمار لإيجاد فرص العمل اللائق امام الباحثين عنها أو الوافدين الجدد إلى أسواق العمل لا سيما الشباب ، كما أكد المدير العام على أهمية تكريس الثقافة العمالية النقابية ونشرها وتعزيز الشراكة والتكامل بين الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات المجتمع المدني تحقيقاً للعدالة والسلم الاجتماعيين والحفاظ على حقوق العمال ومكتسباتهم وبما يدعم ركائز التنمية العادلة ، وتمنى للجنة التوفيق في أعمالها.

خامساً : إستأنفت اللجنة أعمالها حيث تم انتخاب هيئة مكتبها على النحو التالي :

- الاستاذ / جبالي محمد المراغى (جمهورية مصر العربية) رئيساً
- المهندس / على صبيح على (جمهورية العراق / أصحاب أعمال) نائبا للرئيس
- السيد / اسلام سناء مكتب العمل العربي مقرراً

سادساً : مثل منظمة العمل العربية في أعمال اللجنة كل من :

- السيد / اسلام سناء المشرف على إدارة الحماية الاجتماعية.
- السيدة / حنان قايد رئيس وحدة التعاونيات.
- السيد / هشام فاروق وحدة الطباعة والتصوير

سابعاً : سير أعمال اللجنة :

باشرت اللجنة أعمالها إستناداً إلى نظام عملها ، وفى إطار المبادئ التي نص عليها الميثاق العربي للعمل ودستور منظمة العمل العربية والدساتير والقوانين الوطنية والاتفاقيات والمواثيق الدولية والعربية ، بشأن الحقوق والحريات النقابية ، والمبادئ التي استقرت نتيجة التطور التاريخي للحركة العمالية العربية والدولية والتي تؤكد على أن الحوار الاجتماعي يعد افضل وسيلة لإرساء التوازن بين الشركاء وتعزيز التماسك الاجتماعي وان النهوض بالحقوق والحريات النقابية يخلف اثراً ايجابياً على القدرة التنافسية ويعزز المشاركة المجتمعية في

تحمل المسؤولية وصنع القرار ويزيد من القدرة على مواجهة التحديات والتغلب عليها ويرسخ مسيرة العمل النقابي وان الحقوق والحريات النقابية هما جزء لا يتجزأ من حقوق الانسان وتعزيزهما هدف من أهداف المنظمة وفقاً لما نص عليه دستورها.

ثامناً : وفي ضوء الحوار والمناقشات التي سادت عمل اللجنة خلال دورة انعقادها التاسعة والثلاثين توصلت اللجنة إلى التوصيات التالية :

(أ) التوصيات العامة

1- التأكيد على أهمية تعزيز الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة باعتباره وسيلة وأداة فعالة للتشاور وتعزيز التماسك الاجتماعي وركيزة للفهم حول مختلف القضايا والمصالح المشتركة وتكريس ثقافة الحوار بكل أشكاله ومستوياته.

2- دعوة الدول العربية التي لم تصادق على الاتفاقيتين العربيتين رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحقوق والحريات النقابية ورقم (11) لسنة 1979 بشأن المفاوضة الجماعية للتصديق عليهما.

3- دعوة الدول العربية المصدقة على الاتفاقيتين المشار إليهما أعلاه إلى مواصلة تشريعاتها الوطنية للتوافق مع الاحكام الواردة فيهما وبما يحقق التطبيق العملي لها على أرض الواقع.

4- دعوة الدول العربية إلى تعزيز الحقوق والحريات النقابية عبر دعم المنظمات النقابية للعمال وأصحاب الاعمال باعتبارهما ركيزة من ركائز تحقيق التنمية المستدامة.

5- الاهتمام باعداد برامج تنفيذية وقانونية ونقابية للعمالة الوطنية والعمالة الوافدة لزيادة وعي العامل نحو زيادة إنتاجيته ورفع قدراته التنافسية في أسواق العمل.

6- دعوة الدول العربية إلى تعزيز وضمان الحقوق النقابية بما في ذلك الحق في التنظيم ليشمل العاملين في الزراعة والعاملين في الاقتصاد غير المنظم وفقاً لما نصت عليه الاتفاقية العربية رقم (8) لسنة 1977 بشأن الحقوق والحريات

النقابية والتوصية العربية رقم (9) لسنة 2014 بشأن الحماية الاجتماعية للعاملين بالقطاع غير المنظم .

7- التأكيد على حق المرأة في المشاركة الفاعلة في التنظيم النقابي والحياة الاجتماعية والسياسية باعتبار ذلك حق أساسي كفلته لها موثيق حقوق الانسان ومعايير العمل العربية والدولية ودعوة المنظمات النقابية إلى زيادة تمثيل المرأة العربية العاملة في مجالس إدارتها على كافة المستويات القيادية.

8- دعوة منظمة العمل الدولية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه سلطات الاحتلال الإسرائيلي من اجل احترام الحقوق والحريات النقابية لعمال فلسطين لوضع حد للانتهاكات المتكررة بحق عمال فلسطين.

9- توجيه الشكر والتقدير للمدير العام لمنظمة العمل العربية على جهوده ولأسرة مكتب العمل العربي خلال هذا العام من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي بين الشركاء الثلاثة ودعم وصيانة الحقوق والحريات النقابية في الوطن العربي.

10- تثمين جهود المنظمة في تعزيز الثقافة النقابية العمالية من خلال عقد دورات وندوات لاعداد قواعد نقابية مثقفة وقادرة على الحوار الإيجابي الذي يوازن بين مصالح جميع الأطراف ويحقق الاستقرار والسلام الاجتماعي والطلب منها المزيد من عقد هذه الدورات.

* * * *

(ب) بشأن النظر في الشكوى المقدمة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان

اطلعت اللجنة على الشكوى المقدمة من الاتحاد العام لنقابات عمال السودان وقد طلبت اللجنة حضور السيد / عمر أحمد محمد أحمد الباشا (ممثلاً للاتحاد العام لنقابات عمال السودان) والذي قدم عرضاً مفصلاً حول الموضوع.
وبعد المناقشة والمداولة قررت اللجنة ما يلي:-

1- ولاية اللجنة بنظر الشكوى وفقاً للأحكام الواردة في نظام عمل لجنة الحريات النقابية .

2- تشكيل وفد من كل من : -

- الاستاذ / جبالى محمد المراغى - رئيس لجنة الحريات النقابية
 - السيد / علي صبيح علي – نائب رئيس لجنة الحريات النقابية
 - الدكتور / عبد الستار عشرة – عضو لجنة الحريات النقابية
 - السيد / غسان غصن - الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب
- بالإضافة إلى سعادة السيد / فايز علي المطيري المدير العام لمنظمة العمل العربية لزيارة جمهورية السودان خلال فترة لا تتجاوز 9 مارس 2020 لبذل المساعي نحو تسوية موضوع الشكوى، ومخاطبة الحكومة السودانية بهذا الشأن.

* * * * *